

جامعة الدول العربية



**تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية
وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي**

ورقة عمل مشتركة مقدمة

من:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي
الفاحلة، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، الإتحاد العربي للصناعات الغذائية،
والإتحاد العربي للأسمدة

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

جامعة الدول العربية

الدورة (83)

يناير (كانون ثان) 2009

الخرطوم – جمهورية السودان

المحتويات

الصفحة	الموضوعات
أ	المحتويات
1	مقدمة
2	أولاً- تطورات الأسعار العالمية للمواد الغذائية وانعكاساتها على المنطقة العربية
2	1-1 تطور الأسعار العالمية وأسباب ارتفاعها وتوقعات المستقبل
2	1-1-1 تطور الأسعار العالمية للمواد الغذائية (مظاهر المشكلة)
4	1-1-2 أسباب ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية
7	1-1-3 التوقعات المستقبلية
8	2-1 انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على المنطقة العربية
8	1-2-1 انعكاسات زيادة أسعار السلع الغذائية على الإنتاج الزراعي العربي
9	2-2-1 انعكاسات زيادة الأسعار العالمية على الاستهلاك والاقتصاد الوطني في الدول العربية
10	3-2-1 انعكاسات استخدام السلع الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي على الأسعار والاستهلاك في الدول العربية
12	ثانياً- آثار ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على المواطن العربي
12	1-2 الآثار على الاستهلاك الفردي للمواد الغذائية
12	2-2 الآثار على نوعية الغذاء المستهلك وصحة المواطن
13	3-2 الآثار المترتبة على الدخل ومستوى الفقر
13	ثالثاً- سياسات الإنتاج ودعم الأسعار في ظل اقتصاد السوق وقرارات منظمة التجارة العالمية
13	1-3 آثار سياسات الدعم المقررة من منظمة التجارة العالمية على الأسعار العالمية للمواد الغذائية
15	2-3 آثار السياسات الإنتاجية الزراعية والمالية والضريبية على أسعار السلع الغذائية في الدول العربية
16	رابعاً- الإجراءات المتخذة على المستوى العالمي والعربي لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية
17	1-4 أهم الإجراءات التي اتبعتها الدول العربية للحد من ارتفاع أسعار السلع الغذائية
17	2-4 نماذج من الإجراءات على المستوى العالمي

الصفحة	الموضوعات
20	خامساً- المقترحات المؤدية إلى تخفيف آثار ارتفاع الأسعار العالمية على الاقتصاد العربي وعلى مستوى معيشة المواطنين
21	1-5 تطوير عمل وإمكانات مؤسسات العمل العربي المشترك العاملة في القطاع الزراعي
21	1-1-5 مؤسسات التمويل والاستثمار الإنمائي العربية
21	2-1-5 المنظمات العربية المتخصصة العاملة في القطاع الزراعي
21	3-1-5 صناديق التمويل الوطنية
22	4-1-5 دراسة إحداث صندوق عربي لتمويل مشاريع الأمن الغذائي
22	2-5 تطوير وتنسيق السياسات الزراعية
22	3-5 تبني السياسات اللازمة لإعداد وتنفيذ برامج وطنية عاجلة في الدول العربية للحد من آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية
23	4-5 تعزيز الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي
23	1-4-5 تنفيذ مشروعات زراعية عربية مشتركة لإنتاج السلع الغذائية الإستراتيجية في الوطن العربي
24	2-4-5 إقامة مخزون إستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية ووضع نظام لتنفيذه وإدارته
24	3-4-5 تنفيذ برامج طويلة الأمد لتحسين إنتاجية العمل لدى صغار المزارعين
26	الملخص
32	الملاحق
35	المراجع

تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي

مقدمة:

يشهد العالم ارتفاعاً مستمراً في أسعار السلع الغذائية الرئيسية إذ ارتفعت أسعار الغذاء ارتفاعاً حاداً بين عامي 2006 و 2007، بل وأكثر حدة خلال الربع الأول من العام الحالي حيث وصلت الأسعار إلى أرقام قياسية أثرت تأثيراً مباشراً على مستوى معيشة المواطن في الوطن العربي.

وتبعاً لتلك التطورات فقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري لل قمة العربية (الدورة 20) التي عقدت في دمشق - الجمهورية العربية السورية قراره رقم (1732) القاضي بتكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنظيم اجتماع على مستوى كبار المسؤولين والخبراء المختصين من الدول العربية وبمشاركة المنظمات العربية المتخصصة لمناقشة تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي.

تابعت الأمانة العامة للجامعة تنفيذ القرار، وتم عقد اجتماع يوم 23 يونيو 2008 لمناقشة مرئيات ومقترحات المنظمات والإتحادات العربية المعنية. وقد اتفق المشاركون على تكليف كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الهيئة العربية للاستثمار والنماء الزراعي، الإتحاد العربي للصناعات الغذائية، والإتحاد العربي للأسمدة لصياغة ورقة مشتركة حول موضوع تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي يتم مناقشتها في اجتماع يعقد يوم 17 يوليو 2008 بالقاهرة، وقد استدعى الأمر عقد اجتماع آخر يوم 3 أغسطس، بهدف صياغة الورقة بشكل نهائي تعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تستعرض هذه الورقة بإيجاز تطورات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية فيما يتصل بالأسباب والاتجاهات والآثار، الإجراءات التي تم اتخاذها لمجابهة ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، ومقترحات تخفيف آثار ارتفاع تلك الأسعار على الاقتصاد العربي وعلى مستوى معيشة المواطن.

أولاً- تطورات الأسعار العالمية للمواد الغذائية وانعكاساتها على المنطقة العربية:

1-1 تطور الأسعار العالمية وأسباب ارتفاعها وتوقعات المستقبل:

1-1-1 تطور الأسعار العالمية للمواد الغذائية (مظاهر المشكلة):

شهد العالم ارتفاعاً مستمراً في أسعار السلع الغذائية الرئيسية. فقد ارتفعت أسعار الغذاء ارتفاعاً حاداً بين عامي 2006 و 2007، بل وأكثر حدة خلال الربع الأول من العام الحالي حيث وصلت الأسعار إلى أرقام قياسية. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإن الرقم القياسي لأسعار الغذاء ارتفع في المتوسط بين عامي 2005 و 2006 بنحو 8%، وبنحو 24% بين عامي 2006 و 2007. وتقدر الزيادة لمتوسط الرقم القياسي لفترة الشهور الثلاثة الأولى من عام 2008 بنحو 53% مقارنة بفترة الشهور الثلاثة الأولى من عام 2007. وقد قدرت نسب الزيادة في الأسعار خلال الربع الأول من هذا العام بنحو 97% للزيوت النباتية، 87% للحبوب، 58% للألبان ومنتجاتها. كما استمرت أسعار اللحوم والسكر في الزيادة ولكن بنسب أقل.

وتعتبر سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية من السلع التي شهدت ارتفاعاً مستمراً في أسعارها نسبياً منذ أواخر عام 2006. ففي عام 2007 ارتفعت الأسعار ببورصة مجلس شيكاغو للتجارة - وهي أسعار القياس العالمية للقمح والأرز وفول الصويا - حيث ازدادت أسعار القمح بنسبة 90%، وأسعار فول الصويا بنسبة 80%.

كما سجلت أسعار منتجات الألبان زيادات كبيرة مقارنةً بالعام الماضي، وتراوحت تلك الزيادة بين 80% و 200%. وقد زادت أسعار العلف، مما رفع من تكلفة الإنتاج الحيواني وهذا ماتمخض عنه ارتفاع أسعار الماشية، كما سجلت أسعار الدواجن زيادةً مقدارها 10%.

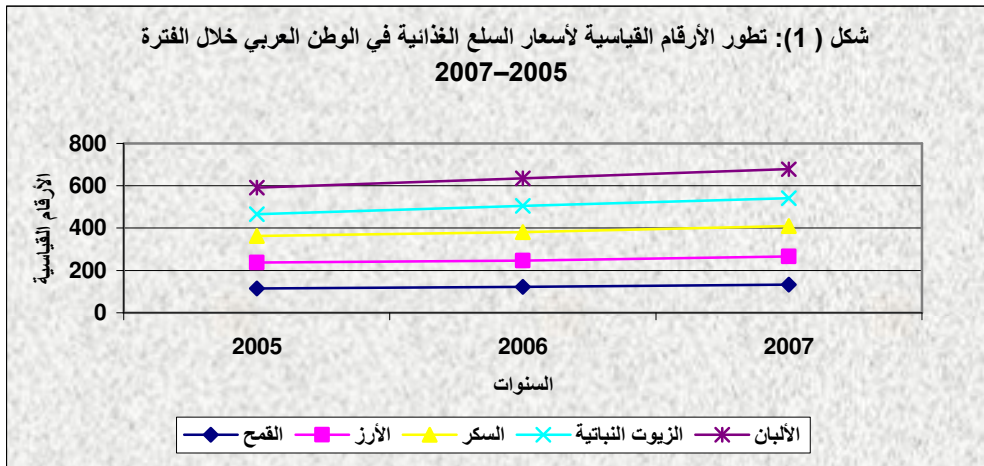
وقد ارتفعت الأسعار العالمية للقمح بنحو 181%، على مدى ثلاثة الأعوام الأخيرة، ويقدر ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية بصفة عامة بنحو 83% خلال ذات الفترة وقد أثر ذلك على أعداد كبيرة من السكان المعرضين للانكشاف الغذائي في دول العجز الغذائي، حيث يتوقع أن تبلغ فاتورة استيراد الغذاء لتلك الدول نحو 169 مليار دولار في عام 2008، وبزيادة نحو 40% عن قيمتها في عام 2007.

وفي الوطن العربي تشير الإحصاءات إلى استمرار ارتفاع مستويات أسعار العديد من السلع الغذائية سواء بين عامي 2007 و 2008، أو مقارنة بالسنوات الماضية. وكما توضح بيانات ملحق (1) إن الزيادة في أسعار السلع الغذائية بالوطن العربي بين عامي 2006

و 2007 تراوحت في المتوسط العام بين نحو 11% و 21%، حيث قدرت بنحو 10.8% للسكر، 12.8 للأرز، 13.4 للألبان، 16.3% للقمح، و 21.4 للزيوت النباتية. أما على المستوى القطري في الدول العربية فقد تباينت نسب الزيادة في أسعار السلع الغذائية بين عامي 2006 و 2007 حيث ارتفعت أسعار الكثير من السلع بمعدلات تفوق المتوسط العام لمعدل الزيادة في الوطن العربي بين هذين العامين في بعض الدول كما هو الحال في اليمن التي ازدادت فيها أسعار القمح بنحو 140% والأرز بنحو 50.5%، والزيوت النباتية بنحو 27.6%. وفي البحرين قدرت الزيادة في الأسعار بنحو 125% للزيوت النباتية وبنحو 50% للألبان، ونحو 45% للأرز، ونحو 37% للسكر. وفي تونس ارتفع سعر السكر بنحو 25%، وفي السودان ارتفع سعر السكر بنحو 20% وسعر الزيوت النباتية بنحو 36%. وفي البعض الآخر من الدول العربية التي تبنت سياسات دعم استهلاك السلع شهدت أسعار بعض السلع استقراراً أو انخفاضاً بين العامين كما هو الحال في الجزائر والسعودية والكويت وسلطنة عمان.

وتوضح الأسعار القياسية للسلع الغذائية التطورات في أسعار تلك السلع بالمقارنة بسنة الأساس. وكما هو مبين بملحق (1) وبشكل (1) فإن الأسعار القياسية لمختلف السلع الغذائية قد شهدت تصاعداً واضحاً خلال الفترة 2005 - 2007. وعلى المستوى العام للوطن العربي بلغ الرقم القياسي للأسعار نحو 132.2 للقمح، 134 للأرز، 137.7 لكل من الألبان، والزيوت النباتية، ونحو 142.2 للسكر. ومقارنة بعام 2005 فقد ارتفع متوسط الرقم القياسي لأسعار تلك السلع بنحو 8.8% في عام 2006 وبنحو 17.5% في عام 2007. وتشير البيانات إلى الاتجاه التصاعدي لأسعار السلع الغذائية خلال سنوات الفترة 2005 - 2007 في معظم الدول العربية، باستثناء حالي الجزائر والسعودية، نظراً لسياسات الدعم المقدمة للسلع الغذائية وبخاصة للقمح.

وفي عام 2007 ازداد الرقم القياسي لأسعار القمح والأرز عن المتوسط العام في الوطن العربي في كل من موريتانيا، الكويت، البحرين، وفلسطين. وبالنسبة للسكر فإن أسعاره القياسية ازدادت عن المتوسط العام للوطن العربي في فلسطين وموريتانيا، في حين ازدادت الأرقام القياسية لأسعار الزيوت النباتية عن المتوسط العام للوطن العربي لعام 2007 في كل من الأردن، تونس، فلسطين، وموريتانيا. وبالنسبة للألبان ومنتجاتها فقد ازدادت أسعارها القياسية عن المتوسط العام للوطن العربي لعام 2007 في الكويت وفلسطين.



1-1-2 أسباب ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية:

يرجع ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية إلى عدة عوامل لعل من أهمها العوامل التي أثرت سلباً على عرض الغذاء وتلك المتعلقة بالطلب عليه. وقبل رصد تلك العوامل تجدر الإشارة إلى أن الربع الأخير من عام 2008 قد شهد بعض التطورات مثل انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الدولار مقابل العملات الأخرى، وانخفاض أسعار اليورو مقابل الدولار مما أدى تراجع أسعار العديد من السلع الغذائية بشكل ملموس. هذا بجانب آثار الأزمة المالية الراهنة والتي ساعدت في انخفاض أسعار المواد الغذائية لانخفاض الطلب عليها، غير أن استمرار تلك الأزمة قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة الانخفاض المتوقع في حجم الاستثمار في القطاع الزراعي، وبالتالي الانخفاض المتوقع في المعروض من السلع الغذائية.

أما أهم العوامل التي أدت ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية بين عامي 2006 و2007، وخلال الربع الأول من عام 2008 فهي كما يلي:

أولاً- العوامل المرتبطة بجانب العرض:

1. انخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب والمحاصيل الزراعية، فقد ساهمت الظروف الطبيعية غير الملائمة وآثار التغير المناخي وموجات الجفاف والصقيع المتبادلة، التي ضربت أجزاء كثيرة في العالم خلال العامين الماضيين، في إتلاف جزء كبير من المحاصيل والحبوب الغذائية في عدد من الدول الزراعية الكبرى، مثل أستراليا والصين والأرجنتين والهند، وهو ما أثر على حجم المعروض من السلع الغذائية، وارتفعت من ثم أسعارها العالمية. وقدّر انخفاض إنتاج الحبوب في أستراليا وكندا بنحو 20%.

2. قيام بعض الدول المصدرة للمنتجات الزراعية بفرض رسوم جمركية عالية وفرض قيود على صادراتها.
3. اتجاه المخزون العالمي من الحبوب للانخفاض خلال الأعوام القليلة الماضية. ومن المتوقع أن يصل مخزون القمح الأمريكي في عام 2008 إلى أدنى مستوى له منذ 60 عاماً، ويصل مخزون الشعير إلى أدنى مستوى له منذ 42 عاماً. ويتوقع أيضاً أن ينخفض المخزون العالمي من البذور الزيتية بنحو 22%.

ثانياً- العوامل المرتبطة بجانب الطلب:

1. ارتفاع مستويات المعيشة ومعدلات النمو في الاقتصادات الناشئة، خاصة في الصين والهند، مما أدى إلى ظهور طبقة من المقتدرين في كلتا الدولتين، لا يقل عددها عن 300 مليون نسمة، تنتمي للطبقة الوسطى، لكنها تتمتع بقدرة شرائية عالية، وأدى ذلك بالتالي إلى إحداث طلب إضافي على الحبوب والحبوب، ساهم في زيادة الطلب على منتجات المزارع من القمح والأرز والألبان واللحوم.
2. ارتفاع أسعار النفط: وهو ما أثر على أسعار السلع الغذائية في اتجاهين، أولهما ما ترتب على ارتفاع أسعار النفط من ارتفاع في تكاليف إنتاج المواد الغذائية، حيث تتطلب أساليب الزراعة الحديثة وعمليات إنتاج الغذاء استهلاك جزء كبير من الطاقة أثناء الحصاد والنقل والتخزين والتصنيع. وثانيهما ما ترتب على ارتفاع أسعار النفط أيضاً من توجه الدول الصناعية والنامية الكبرى نحو إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية الأساسية مثل: القمح والذرة وفول الصويا، وهذا بدوره أدى إلى دفع جزء من الإنتاج العالمي من هذه المحاصيل إلى خزانات السيارات والمحركات بدلاً من البطون الخاوية للجياع والفقراء.
3. تزايد استخدام بعض الأغذية في إنتاج الوقود الحيوي المدعوم مالياً المعتمد على الحبوب وخاصة الذرة وكذا الزيوت، وذلك لإنتاج الإيثانول والديزل، وهذا ما أدى إلى رفع أسعار المواد الخام المستخدمة في إنتاجه مثل محصول الذرة الشامية الذي ارتفع سعره بمعدلات عالية بسبب البرنامج الأمريكي لإنتاج الإيثانول إلى جانب انخفاض مخزون الذرة في البلدان المصدرة الرئيسية، حيث تتجه الدول المنتجة الرئيسية كالولايات المتحدة، والبرازيل، ودول الإتحاد الأوروبي نحو مضاعفة إنتاج الوقود الحيوي والذي يصل حالياً إلى أكثر من 10 ملايين طن ومن المقرر أن يرتفع إلى 21 مليون طن قبل عام 2016. ومن المنتظر أن تشهد آسيا استخدام المزيد من زيت النخيل في إنتاج الديزل

الحيوي مع قيام منتجين رئيسيين للنخيل مثل ماليزيا بإعداد زراعات جديدة. كما يتوقع أن يتم تحويل المزيد من الذرة في الصين لإنتاج الإيثانول رغم جهود بكين لكبح هذا التوجه ومنع أسعار الغذاء من الارتفاع. وتبحث الصين أيضاً استيراد المزيد من نبات "المنيهوت" من تايلاند لإنتاج الإيثانول. وفي تايلاند يتوقع قيام 13 مصنعاً للإيثانول في عام 2008 مقارنة مع مصنعين فقط في عام 2006. وتنمو صناعة الإيثانول الاسترالية بسرعة وقد تعزز استخدام القمح الأمر الذي سيقفل الكميات المتاحة للتصدير، حيث أشار مجلس الحبوب الاسترالي أن صناعة الإيثانول في البلاد ستتمو لتستهلك نحو مليون طن من الحبوب سنوياً كمادة خام. ومع هذه الاتجاهات نحو توجيه المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي سوف تحتدم المنافسة بين الغذاء والوقود الحيوي على محاصيل العالم المحدودة، الأمر الذي يدعم توقعات استمرار ارتفاع أسعار الغذاء لسنوات طويلة قادمة.

ثالثاً- أسباب أخرى:

1. المضاربات في بورصات السلع الغذائية من خلال أدوات المشتقات (العقود المستقبلية الآجلة وعقود الخيارات).
 2. ارتباط الزيادات في أسعار المواد الغذائية بالارتفاع في أسعار منتجات الطاقة، وضعف الدولار الأمريكي.
- أما على المستوى العربي، فيرجع ارتفاع أسعار الغذاء بها نتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً باعتبارها مستوردة صافية للغذاء، بجانب عدة عوامل ساعدت في بعض حالات الدول العربية على زيادة أسعار الغذاء منها:
- انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية نتيجة الظروف الطبيعية غير الملائمة خلال الموسم الماضي كما في الجزائر، سوريا، السودان، سلطنة عمان، فلسطين وموريتانيا.
 - السماح بتصدير بعض السلع رغم وجود عجز بها، ففي السودان على سبيل المثال وبالرغم من انخفاض إنتاج الذرة الرفيعة بأكثر من 20%، تم فتح باب التصدير حيث صدرت كميات مقدرة من محصول الذرة الرفيعة خلال الأشهر الأولى من العام الحالي. وقد شجعت تلك الأوضاع قيام القطاع الخاص والبنوك التجارية بشراء كميات كبيرة من المحصول بهدف تصديرها أو تخزينها.

- ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي، وارتفاع تكاليف النقل مما ساهم في زيادة أسعار الغذاء في معظم الدول العربية.

3-1-1 التوقعات المستقبلية:

تشير التوقعات إلى أنه على الرغم من اتجاه معدلات نمو الأسعار نحو الانخفاض، فإن أسعار الغذاء سوف تظل مرتفعة خلال عامي 2008 و2009، وتبدأ في التراجع نتيجة استجابة العرض للأسعار المرتفعة، ولكنها ستظل أعلى من مستوياتها في عام 2004 لمعظم السلع الغذائية، خاصة وأن الدول المنتجة الرئيسية للسلع الغذائية المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي سوف تستمر في تخصيص المزيد من تلك السلع للتوسع في إنتاج الوقود الحيوي، كما يتوقع أن تستمر في تبني السياسات الرامية إلى تقليل حجم الصادرات من تلك السلع، وزيادة الضرائب المفروضة على الصادرات منها، حيث تؤكد التعاملات الحالية في بورصة شيكاغو للتجارة، على أن أسعار التعاقدات المستقبلية للذرة وفول الصويا والقمح سوف تظل عند مستويات مرتفعة مقارنةً بالسنوات السابقة. كما أنه من المتوقع أن يساهم تراجع المخزون العالمي من الحبوب والمحاصيل الغذائية، واستمرار الأسعار العالمية للنفط الخام عند مستويات مرتفعة، إلى إحداث تقلبات سعرية في السوق العالمي للسلع الزراعية.

ويشير تقرير مشترك لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD تم نشره خلال شهر مايو (أيار) من عام 2008، إلى أن أسعار السلع الغذائية الرئيسية سوف تزداد خلال الفترة 2008-2017 عما كانت عليه خلال فترة التسعينات. حيث يتوقع التقرير أن يزداد متوسط الأسعار الاسمية للسلع الغذائية خلال الفترة 2008-2017 مقارنة مع الفترة 1998-2007 بنحو 20% للحوم و 30% للسكر الخام والمكرر و 40-60% للقمح والذرة والحليب وأكثر من 60% للبدور الزيتية وأكثر من 80% للزيوت النباتية. وجليد بالذكر أن التقرير قد اعتمد على عدد من الفرضيات في الوصول إلى الأرقام سابقة الذكر والتي من أهمها تباطؤ وثبات النمو الاقتصادي والنمو السكاني العالمي، ثبات معدلات التضخم في دول منظمة التعاون الاقتصادي ومعظم دول العالم، استمرار أسعار النفط بالارتفاع التدريجي من متوسط 90 دولار للبرميل عام 2008 إلى نحو 104 دولار عام 2017 على الرغم من إمكانية وصوله لأعلى من ذلك خلال فترة أو سنة معينه، وذلك على الرغم من وجود العديد من الاختلافات بين الخبراء في مجال النفط حول الاتجاهات المستقبلية لأسعار النفط حيث يعتقد البعض بان الارتفاع المستمر في أسعار النفط

سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي عليه مما سيسهم في انخفاض أسعاره، في حين يرى البعض الآخر بأن أسعار النفط تنصف بكونها غير مرنة مما يعني ارتفاعها في المدى القصير.

1-2 انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على المنطقة العربية:

يترتب عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية آثار عديدة منها الآثار في المديين المتوسط والبعيد والتي ترتبط بصفة أساسية بحجم المعروض من السلع الغذائية وتخصيص الموارد والتراكيب المحصولية. ومنها الآثار في المدى القريب فيما يتعلق بالطلب وحجم الاستهلاك من السلع الغذائية، الإنفاق على الغذاء، نوعية الغذاء، دخول الأفراد ومستوى الفقر، والموازن التجارية على مستوى المقتصدات. وتتباين وطأة هذه الانعكاسات بين الدول العربية لاختلاف الهياكل الاقتصادية ومستويات الدخل العام والفردى، والأهمية النسبية للقطاع الزراعي، والموازن الغذائية. وهذا ما يدعو الدول العربية إلى أهمية مراجعة وتحديد خططها وبرامجها ذات العلاقة بمجابهة آثار ارتفاع أسعار الغذاء في المدى القصير التي تتوافق وأهداف التخفيف من حدة الآثار. أما في المدى الطويل فيتوجب تجنب السياسات ذات الآثار السلبية على الاقتصاد الكلي مثل قيود التصدير، التحكم بالأسعار، الاعتماد المفرط على الإعانات، وزيادة المديونية.

1-2-1 انعكاسات زيادة أسعار السلع الغذائية على الإنتاج الزراعي العربي:

بالرغم من أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية يتسبب عادة في خسائر كبيرة تتعلق بمستوى معيشة الفقراء، الذين يعتبر معظمهم من المشتريين الصافين للمحاصيل الغذائية الأساسية، إلا أن كثيرين من صغار المنتجين، الذين يعتبرون بآعين صافين لهذه المحاصيل، سوف يستفيدون من ارتفاع الأسعار، مما يشجع على زيادة الإنتاج نفسه وما لذلك من انعكاسات على زيادة العرض والتأثير على الأسعار. كما يمكن أن ينعكس ارتفاع أسعار السلع الغذائية على التراكيب المحصولية وتوجيه الموارد الزراعية واستخدامها في إنتاج المحاصيل الغذائية مرتفعة الأسعار مثل: الحبوب والبذور الزيتية.

وبالنظر إلى استخدامات الموارد الزراعية في إنتاج المحاصيل الغذائية بقطاع الزراعة العربية يتضح أن محاصيل الحبوب تأتي في مقدمة المحاصيل التي تزرع في المنطقة العربية وتشغل حوالي 46% من المساحة المزروعة والمقدرة بنحو 71 مليون هكتار في عام 2007. تأتي بعدها محاصيل البذور الزيتية حيث تشغل حوالي 8.7% من المساحة

المزروعة. وتحتل المحاصيل المستديمة (محاصيل الفاكهة بصفة أساسية) المرتبة الثالثة (5.8%)، وتأتي في المرتبة الرابعة الأعلاف الخضراء بحوالي (3.7%)، ثم محاصيل الخضر (3.3%)، ومحاصيل البقوليات (1.8%) وتأتي بعد ذلك محاصيل الدرنات والمحاصيل السكرية بنسب تقل عن 1%.

ومما لا شك فيه فإن التغيير في أسعار المنتجات من العوامل المهمة التي تؤدي إلى إعادة توجيه الموارد الزراعية لإنتاج السلع الغذائية مرتفعة الأسعار، غير أن ذلك يتطلب القيام بالدراسات اللازمة التي تحدد كيفية الاستجابة لزيادة أسعار السلع الغذائية بهدف الحد من آثارها على المواطن بالدول العربية وتمكينه من الحصول عليها. ويشمل ذلك استجابة صغار المنتجين الذين يمثلون السواد الأعظم من المنتجين بالدول العربية، بجانب استجابة القطاع الخاص وأصحاب المشروعات الزراعية الكبيرة، والتوجه نحو استغلال الأراضي الصالحة للزراعة، والاتجاه نحو تطوير الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية لدى صغار المنتجين.

1-2-2 انعكاسات زيادة الأسعار العالمية على الاستهلاك والاقتصاد الوطني في الدول

العربية:

أوضح تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي الذي أصدرته المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام 2008 أن من أهم العوامل التي أثرت سلباً على حياة المواطنين زيادة الأسعار العالمية للسلع الغذائية والتي كانت من انعكاساتها معاناة فئات عديدة من فئات المجتمع في سبيل الحصول على الكميات المطلوبة والكافية من السلع الغذائية.

وتكمن زيادة أسعار المحاصيل الزراعية وراء تصاعد التضخم المحلي في أسعار المواد الغذائية في الوطن العربي كما في معظم أنحاء العالم. وفي حالة معظم أنواع الحبوب، فإن حجم الإمدادات سجلّ مزيداً من الانخفاض مما كان عليه الوضع خلال السنوات الماضية، بينما تصاعد الطلب على الحبوب كغذاءٍ وعلفٍ وللأغراض الصناعية. كما أن المخزون العالمي من الحبوب الذي كان منخفضاً فعلياً في مطلع الموسم الماضي، من المرجح أن يظل في انخفاضه، لأن إنتاج العالم من محاصيل الحبوب قد يكفي فقط لتلبية الاستخدام العالمي الكلي من تلك المحاصيل.

وتشمل انعكاسات التطورات في أسعار السلع الغذائية مجموعة من الأضرار على مستوى الأسرة، والدول بالوطن العربي. فعلى مستوى الأسرة يتمثل ذلك في الضغط على حجم الإنفاق على الغذاء من الدخل الشهري لطبقة محدودي الدخل والطبقة المتوسطة، الأمر

الذي قد يؤدي إلى وقوع اضطرابات في المجتمع، هذا إلى جانب تآكل الطبقة المتوسطة وانتقال قطاعات كبيرة منها إلى فئة الفقراء ومحدودي الدخل، بسبب زيادة مستوى إنفاق هذه الطبقة على الغذاء دون أن يترك لها ما يكفيها لتغطية نفقات التعليم والصحة وبقية مستلزمات الحياة ومتطلبات التنمية الاجتماعية. ويؤدي ذلك بدوره إلى تراجع مستوى الصحة العامة وتفاقم أمراض سوء التغذية بسبب عدم قدرة الفئات المتأثرة بالأزمة على تنويع مصادر غذائها وشراء غذاء صحي وسليم.

أما على مستوى الدولة، فتشمل تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء عجز الميزان التجاري، وارتفاع نسبة التضخم، الأمر الذي يزيد من الأضرار المترتبة على مستوى الأسرة والمواطن. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً، فإن سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها تساهم بنحو 89.5% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية على مستوى الوطن العربي المقدرة بنحو 18.1 مليار دولار في عام 2006، وقد ازدادت قيمة واردات الوطن العربي من سلع الحبوب والسكر الخام والبنور الزيتية والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها من نحو 18.6 مليار دولار في عام 2005 إلى نحو 19.32 مليار دولار في عام 2006. وتشير التقديرات إلى ارتفاع قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية إلى نحو 18.9 مليار دولار في عام 2007، ويعود ذلك الارتفاع بصفة رئيسية لارتفاع الأسعار العالمية للغذاء بما فيها أسعار سلع الحبوب والبنور الزيتية والسكر.

وأشارت نتائج التحليل التي أبرزها تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007، أن الزيادات المحققة في الإنتاج العربي من السلع الغذائية، والسياسات التي تبنتها الدول العربية في مجال توفير الغذاء والتمكين من الحصول عليه أدت إلى الحد من الآثار السلبية لزيادة أسعار السلع الغذائية على حياة المواطنين خاصة ظل محدودية الدخل. وفي بعض الدول العربية حيث يتم الاعتماد على الاستيراد لتوفير معظم السلع الغذائية فإن انعكاسات ارتفاع أسعارها كانت أكثر حدة على المواطن في تلك الدول، لذا تبنت تلك الدول برامج لدعم السلع الأساسية مثل: الحليب والحبوب بأنواعها ساعدت في التخفيف من تلك الانعكاسات.

1-2-3 انعكاسات استخدام السلع الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي على الأسعار

والاستهلاك في الدول العربية:

يعتبر توجيه بعض الدول العربية والبرازيل السلع الزراعية باتجاه إنتاج الوقود الحيوي من العوامل الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الدول العربية.

ومما لا شك فيه إن لارتفاع أسعار السلع الغذائية آثاره المباشرة على إمكانية حصول المواطن على تلك السلع وبخاصة سلع الحبوب حيث تعتبر الحبوب أساس منظومة الغذاء العالمية سواء من المواد النشوية أو البروتينات من خلال استخدامها كأعلاف تتغذى عليها الحيوانات المنتجة للحوم والألبان.

وفي الوطن العربي تشكل الحبوب النقل الوزني الأكبر لسلة الغذاء حيث تمثل كمياتها المستهلكة ما يزيد على 40% من المجموع الكلي لمختلف السلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء العربية. وقد بلغت جملة استهلاك الدول العربية من محاصيل الحبوب في عام 2007 نحو 111 مليون طن، منها نحو 62 مليون طن من الإنتاج المحلي بالوطن العربي ونحو 49 مليون طن من الاستيراد من خارج الوطن العربي، وهذا ما يشكل نحو 44% من احتياجات الدول العربية السنوية من محاصيل الحبوب.

وتساهم سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها بنحو 91% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية بالوطن العربي المقدرة بنحو 19.7 مليار دولار في عام 2007، حيث تساهم الحبوب بنحو 52.5% من قيمة تلك الفجوة وتساهم الألبان ومنتجاتها بنحو 16.2%، والزيوت النباتية بنحو 12.4% والسكر بنحو 9.8% وقد بلغت قيمة واردات الوطن العربي من سلع الحبوب والسكر الخام والبذور الزيتية والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها نحو 21 مليار دولار في عام 2007 مقارنة بنحو 19.32 مليار دولار في عام 2006 وبنحو 18.6 مليار دولار في عام 2005.

وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع فاتورة واردات الحبوب لبلدان العجز الغذائي بدول العالم (ومنها الدول العربية) بين عامي 2007 و2008 بنسبة 14% حيث بلغت رقماً قياسياً مقداره 28 مليار دولار أمريكي. علاوة على ذلك فإن دول العالم وبخاصة الدول المنتجة الرئيسية لمحاصيل الحبوب تتبعض في الوقت الراهن سياسات تجارية تستهدف تقليل أو منع صادراتها من محاصيل الحبوب وبخاصة القمح والذرة. حيث طبقت العديد من تلك الدول ضرائب عالية على صادراتها من الحبوب، وحدد بعضها الكميات المصدرة منها، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبات عديدة في سبيل حصول الدول الأخرى على احتياجاتها من تلك السلع مرتفعة الأسعار. هذا إلى جانب أن توجيه السلع الزراعية باتجاه إنتاج الوقود الحيوي يؤدي إلى نتائج على درجة كبيرة من الخطورة كزيادة أسعار المواد الغذائية والدواجن واللحوم وسوء استخدام المياه.

ثانياً- آثار ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على المواطن العربي:

1-2 الآثار على الاستهلاك الفردي للمواد الغذائية:

وضح تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007 أن الارتفاع المتواصل في أسعار المواد الغذائية والطاقة وغيرها من التداعيات أدى إلى تغير كبير في أنماط الاستهلاك وكيفية إدارة النفقات الشخصية أو العامة لدى المواطنين بما يتناسب مع هذا الارتفاع وضمن سلم أولويات جديد. وفي العديد من الدول العربية أصبح المواطن يعيد ترتيب أولوياته "يبدأ بالأساسيات من ثم التدرج بالكماليات"، إذ يجد نفسه لم يعد قادراً على تحمل أعباء الحياة المتزايدة والسريعة التي أخذت تستهلك الدخل بشكل كبير. خاصة أن سلع محاصيل الحبوب والألبان ومنتجاتها من السلع التي شهدت أسعارها ارتفاعاً واضحاً ومستمراً. وقد أدت تلك الزيادات إلى اتجاه متوسط نصيب الفرد من العديد من السلع الغذائية في الدول العربية إلى الانخفاض كما هو الحال بالنسبة لسلع محاصيل الحبوب والدقيق والسكر والبقوليات بين عامي 2006 و2007، وبلغ الألبان ومنتجاتها ولحوم الدواجن والبطاطس بين عامي 2005 و2006.

2-2 الآثار على نوعية الغذاء المستهلك وصحة المواطن:

تشير الدراسات المضمن نتائجها في تقارير أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية وفي مسوحات أوضاع الأسر إلى أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية قد أدى إلى انخفاض واضح في استهلاك الأسر - وخاصة محدودي الدخل - من سلع غذائية أساسية مثل اللحوم والألبان والبيض وغيرها من السلع التي تمد المواطن بالبروتينات الحيوانية اللازمة لصحة المواطنين مما أدى إلى تفشي الأمراض الناتجة عن سوء التغذية في بعض المناطق بسبب نقص القدرة على تنويع مصادر الغذاء الذي يعتبر أساسياً للصحة العامة.

وقد تسبب اعتماد المواطنين محدودي الدخل على الكربوهيدرات لتأمين غذائهم في ظهور أزمات في توفير الخبز في بعض الدول وكذلك في تخفيض نصيب الفرد من الغذاء لعدم القدرة على شراء حاجته منه. كما أشارت التقارير إلى تقليل عدد الوجبات التي يتناولها المواطن. وتزداد هذه الآثار بشكل خاص في الدول العربية الأقل نمواً والتي تعتمد في غذائها على الإستيراد من الخارج.

2-3 الآثار المترتبة على الدخل ومستوى الفقر:

أوضحت مسوحات الدخل والإنفاق للأسر في معظم الدول العربية أن الإنفاق على الطعام يشكل النصيب الأكبر من دخول الأسر وخاصة الأسر الريفية. وأظهرت هذه الدراسات أن أكثر من ثلثي دخل الأسر ينفق على الغذاء. وهذه النسبة سوف ترتفع بعد الزيادات الأخيرة التي طرأت على قيمة السلع الغذائية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى الضغط على حجم الإنفاق على الإحتياجات الأخرى للأسرة، مما سيؤدي إلى عجزها عن الوفاء باحتياجاتها الغذائية والاحتياجات الأخرى وانتقالها إلى فئة الفقراء. وتصبح المشكلة أكبر عندما تصل بعض الأسر إلى مستوى عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات التعليم ومتطلبات التنمية الاجتماعية ومستلزمات الحياة لأفرادها مما يهدد السلام الاجتماعي وتزداد الآفات والأمراض الاجتماعية بين الفقراء. ومن المتوقع زيادة هذه الظواهر في الدول غير القادرة على توفير حد أدنى من الدخل والضمان الاجتماعي لمواطنيها، أو تلك غير القادرة على توفير فرص العمل لمن هم في سن العمل، الأمر الذي سيؤدي إلى التدمير وانتشار المشاكل الناتجة عن البطالة والتي يصعب معالجتها كلما زادت حدة خاصة في المناطق الفقيرة.

ولابد من الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية سوف يؤدي إلى تناقص قدرة الأسر العربية على الادخار، وبالتالي على تحسين أوضاعها المعيشية، والقيام بمشروعات مدرة للدخل خاصة في المناطق الريفية، مما سيؤدي إلى التأثير على معدلات النمو. مما سبق يتبين أن لارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية في المنطقة العربية آثاراً خطيرة على فئة واسعة من المواطنين في الدول العربية خاصة في الدول الأقل نمواً وغير القادرة على زيادة إنتاج الغذاء محلياً لأسباب مادية وتقنية، أو تلك غير القادرة على مجابهة المخاطر واتخاذ إجراءات سريعة لتوفير الأغذية للمواطنين بالأسعار المدعومة، وهذا ما يتطلب اتخاذ إجراءات على المستوى العربي للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على مستوى معيشة المواطن العربي.

ثالثاً- سياسات الإنتاج ودعم الأسعار في ظل اقتصاد السوق وقرارات منظمة التجارة العالمية:

3-1 آثار سياسات الدعم المقررة من منظمة التجارة العالمية على الأسعار العالمية للمواد الغذائية:

تهدف اتفاقية الزراعة إلى إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية منصف ومستند إلى قوى السوق كما أن الهدف طويل الأجل هو التوصل إلى تخفيضات تصاعدية كبيرة في الدعم والحماية الزراعية تتواصل وفق فترة زمنية متفق عليها مما يسفر عن تصحيح ومنع

القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية. وتتركز اتفاقية الزراعة في ثلاثة أركان رئيسية وهي: النفاذ للأسواق، الدعم المحلي للإنتاج الزراعي، وإعانات التصدير.

وعلى كل عضو في المنظمة تطبيق الالتزامات الخاصة بهذه المجالات على أن تكون هذه الالتزامات متساوية فيما بين كافة الدول الأعضاء مع الأخذ بعين الاعتبار المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، وكذلك الاهتمامات غير التجارية للدول مثل الأمن الغذائي وحماية البيئة والتنمية الريفية. هذا بالإضافة إلى منح الدول الأقل نمواً والدول النامية المستوردة الصافية للغذاء بعض الاستثناءات الخاصة وذلك لمراعاة الآثار السلبية المتوقعة عليها من تنفيذ الاتفاقية.

فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق فإن اتفاقية الزراعة تنص على أن يتم تثبيت الرسوم الجمركية على السلع الزراعية وتخفيضها بنسبة 36% بالنسبة للدول المتقدمة خلال ست سنوات بدءاً من عام 1995 وحتى عام 2000. وبنسبة 24% بالنسبة للدول النامية خلال عشر سنوات بدءاً من عام 1995 وحتى 2005.

ومما لا شك فيه فإن سياسة تخفيض الرسوم الجمركية للمواد الغذائية تعتبر في الوقت الراهن من السياسات الملائمة واللازمة لمجابهة ارتفاع أسعار سلع الغذاء في دول الوطن العربي التي تعتبر مستورداً صافياً للعديد منها.

وفيما يتعلق بالدعم الزراعي المحلي فإن اتفاقية الزراعة تقسم هذا الدعم إلى ثلاثة أقسام رئيسية (الصناديق الملونة) تشمل الدعم المحلي الزراعي غير المشوه للإنتاج والتجارة ومسموح به: وينقسم هذا الدعم إلى عدة أقسام هي: إجراءات الصندوق الأخضر والتي تؤدي أيضاً إلى تخفيض الأسعار العالمية للمواد الغذائية. ومن أمثلة هذه الإجراءات: الخدمات الحكومية الزراعية العامة، المخزون الغذائي الحكومي للسلع الغذائية الإستراتيجية لأغراض الأمن الغذائي، المدفوعات الحكومية في حالة الإغاثة من الكوارث والحوادث الطبيعية، المدفوعات الحكومية في إطار المساعدات الإقليمية، دعم دخول المزارعين على ألا يرتبط ذلك بمستوى الإنتاج أو الأسعار، برامج المعونات الغذائية الموجهة للطبقات الفقيرة أو المحتاجين، والمساعدات المرتبطة بالتكيف الهيكلي المقدمة من خلال برامج تقاعد المنتجين وكذلك من خلال برامج سحب الموارد وصيانتها.

وهناك إجراءات المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية حيث تراعي اتفاقية الزراعة ظروف وإمكانيات الدول النامية لما تعانيه من تخلف في قطاعها الزراعي مع وجود مشاكل وعقبات تواجه هذا القطاع. ومن أمثلة هذه البرامج المساعدات الحكومية الموجهة

للتنمية الريفية ودعم الإعانات الزراعية الموجهة لذوي الدخل المنخفضة أو أولئك الذين يواجهون شحاً في الموارد الزراعية.

3-2 آثار السياسات الإنتاجية الزراعية والمالية والضريبية على أسعار السلع الغذائية في الدول العربية:

تتأثر أسعار السلع الغذائية في الدول العربية تأثيراً مباشراً بالسياسات الإنتاجية الزراعية والمالية والضريبية. وفي جانب سياسات الإنتاج الزراعي والتراكم المحصولية الملائمة تسعى الدول العربية إلى تحسين مستويات الإنتاجية في المشاريع الزراعية القائمة، وتشجيع الاستثمار والتوسع في إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية وإقامة المشروعات الزراعية المشتركة كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الزراعية المشتركة بين السودان وكل من الأردن، سوريا، السعودية ومصر. هذا إلى جانب تقديم العديد من الخدمات الحكومية الزراعية العامة كدعم الأبحاث والإرشاد والتدريب والفحص والوقاية والتسويق والترويج وخدمات البنية الأساسية (إنشاء الطرق والسدود ومشاريع الري والصرف). وقد تساعد تلك السياسات في تقليل تكاليف الإنتاج وتساعد بالتالي في تخفيض أسعار السلع الغذائية وفي زيادة القدرات التنافسية لتلك السلع.

وفيما يتعلق بالسياسات المالية والضريبية، وبالرغم من تبني الدول العربية لسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية في إطار اقتصاد السوق وقرارات منظمة التجارة العالمية، إلا أن هناك تبايناً فيما يتعلق بتلك السياسات وآثارها على أسعار السلع الغذائية في الدول العربية، حيث ترتفع وتتنوع في بعض الدول العربية الضرائب والرسوم المفروضة على القطاع الزراعي الأمر الذي أثر سلباً على دخول المنتجين وساعدت في ارتفاع الأسعار، وفي البعض الآخر من الدول العربية لا يتم فرض الضرائب أو رسوم على القطاع الزراعي، بجانب إعفاء السلع الغذائية المستوردة من الرسوم الجمركية. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة على تمويل القطاع الزراعي، وتحديد أسعار الصرف تعتبر من العوامل ذات التأثير السلبي على السلع الغذائية.

رابعاً- الإجراءات المتخذة على المستوى العالمي والعربي لجابهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية:

سعت مختلف دول العالم نحو التخفيف من حدة آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية على أمنها الغذائي عن طريق تعبئة مواردها الزراعية وترشيد استخدامها وتطوير معدلات الإنتاجية بقطاعاتها الزراعية وتبني مختلف السياسات الملائمة. ونتيجة لهذه الآثار السلبية، فقد استجابت العديد من الحكومات للحد من هذه الآثار، وذلك من خلال إتباع سياسات تدخلية، حيث عملت بعض الدول على توسيع شبكات الأمان الاجتماعي من خلال برامج التحويلات النقدية، أو توزيع معونات غذائية طارئة. كما قامت العديد من الدول بخفض الرسوم الجمركية، وذلك بهدف مساعدة المستهلكين على مواجهة ارتفاع الأسعار. وفي المقابل قامت بعض الدول بالحد من صادرات بعض السلع الغذائية، للتغلب على النقص المحتمل في الأسواق الداخلية، وعمد البعض الآخر إلى الإفراج عن كميات من المخزون السلعي لتثبيت الأسعار.

كما قام عدد من المنظمات الدولية بإطلاق العديد من المبادرات، فعلى سبيل المثال قام البنك الدولي باتخاذ بعض التدابير، مثل:

1. دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات غذائية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي ، يطلبها برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة للوفاء بالاحتياجات الطارئة.
2. جعل الزراعة أولوية، فقد أعلن البنك أنه سيزيد مستوى إقراضه إلى قطاع الزراعة بواقع الضعف في أفريقيا في السنة المالية 2009، وذلك من 400 مليون إلى 800 مليون دولار أمريكي.
3. زيادة المساندة المالية من أجل الاحتياجات القصيرة الأجل ، من خلال إعادة هيكلة المشاريع الحالية وزيادة حجم المنح والقروض القادمة حسب الضرورة.
4. توسيع وتحسين سبل الاستفادة من برامج شبكات الأمان، مثل برامج التحويلات النقدية وأدوات إدارة المخاطر بغرض حماية الفقراء.
5. إثراء النقاش الدائر بشأن إنتاج الوقود الحيوي.
6. زيادة مستوى الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن السياسات المتعلقة، مثلاً، بفرض حظر على صادرات المواد الغذائية، الذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار تلك المواد في البلدان المستوردة ، وكذا ارتفاع مستويات الرسوم الجمركية على التبادل التجاري والدعم المقدم في الدول المتقدمة للزراعة .

- 4-1 أهم الإجراءات التي اتبعتها الدول العربية للحد من ارتفاع أسعار السلع الغذائية:
1. تخفيض الرسوم الجمركية وتعريفة استيراد سلع الحبوب وبخاصة القمح إلى أدنى مستوياتها، بجانب دعم الغذاء والتعاقد على استيراد القمح بأسعار تفضيلية.
 2. تنفيذ مشاريع تنمية وخدمية لتحسين الظروف المعيشية للسكان ومجابهة التحديات البيئية والحد من الفقر وتوفير فرص العمل.
 3. زيادة رواتب العاملين بالقطاع العام والخاص.
 4. زيادة المخزون الاحتياطي من السلع الإستراتيجية، وزيادة السعات التخزينية لصوامع الحبوب.
 5. دعم إنتاج بعض السلع الأساسية بما فيها القمح والحليب بما يمكن المستهلكين من الحصول عليها بأسعار مناسبة.
 6. تخفيض رسوم الحماية الجمركية على السلع التي تعتبر رئيسية للمستهلك ويشمل ذلك مشتقات القمح والتي وصلت لحد الإعفاء في بعض الدول العربية، وقد شملت السلع التي تم تخفيض رسومها الجمركية الدواجن والبيض والألبان ومنتجاتها والزيوت النباتية والمعلبات الغذائية.
 7. اتخاذ بعض الإجراءات الخاصة مثل مراقبة الأسعار، وإصدار قوانين لدعم الإنتاج الزراعي، إجراءات وقف تصدير السلع الزراعية التي ارتفعت أسعارها المحلية، تنشيط المؤسسات الاستهلاكية الحكومية وفتح الأسواق الشعبية لتوفير السلع الغذائية بأسعار مناسبة، إضافة إلى تنشيط جمعيات حماية المستهلك.
 8. وفي جانب سياسات الإنتاج الزراعي والتراكيب المحصولية الملائمة، تسعى الدول العربية إلى تحسين مستويات الإنتاجية في المشاريع الزراعية القائمة، بجانب التوسع في إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية وإقامة المشروعات الزراعية المشتركة كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الزراعية المشتركة بين السودان وكل من الأردن، سوريا، السعودية ومصر.

4-2 نماذج من الإجراءات على المستوى العالمي:

في شرق إفريقيا منعت الحكومات تصدير سلع الحبوب، حيث بادرت حكومة إثيوبيا بالاتجاه نحو تخزين الحبوب، وفرضت حظراً على تصدير الحبوب الأساسية وأوقفت مشتريات برنامج الأغذية العالمي الخاصة بالتدخلات الطارئة من السوق المحلي. كما زادت

ضريبة استيراد السلع الكمالية بنسبة 10% بشكل مؤقت للمساعدة في تمويل دعم القمح بالنسبة للفقراء، حسب تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة.

وتبنت الحكومات في جنوب إفريقيا نظام المنح والمساعدات الاجتماعية بجانب منع تصدير الحبوب. وقامت حكومة زامبيا بإعادة فرض حظر على كل عقود التصدير الجديدة، في حين تفرض حكومة زمبابوي سيطرتها على استيراد الذرة والقمح والذرة السكرية التي يتم بيعها بأسعار مدعومة.

وفي آسيا أزالَت الصين ضريبة القيمة المضافة على واردات الحبوب في نهاية عام 2007، وفرضت ضرائب بمقدار 20% على صادرات القمح والشعير والشوفان في بداية العام الحالي. وقدمت الهند دعماً لإنتاج القمح وأزالَت نحو 36% من التعريفات الجمركية لاستيراد القمح اعتباراً من نهاية عام 2007 وحتى أبريل من عام 2009. وطبقت إندونيسيا وباكستان وجمهورية كوريا وماليزيا إجراءات مماثلة فيما يتصل بتخفيض التعريفات الجمركية للواردات ومنع تصدير الحبوب. أما في اليابان فقد تم إنشاء إدارة خاصة بالأمن الغذائي اتخذت إجراءات عاجلة لتتويع شراء السلع الغذائية من مختلف أنحاء العالم.

قامت باكستان، التي كانت من قبل تصدر كميات كبيرة من القمح خصوصاً إلى أفغانستان خلال بداية موسم 2008/2007، بفرض حظر على صادرات القطاع الخاص من القمح إلى أفغانستان. كما فرضت رسوماً جمركيةً على تصدير القمح ومنتجاته وصلت إلى 35%، بالإضافة إلى تركيزها على شراء القمح من الأسواق العالمية.

من جهتها، تعتزم ماليزيا وضع خطط لزيادة إنتاج دقيق القمح بهدف الاستجابة للطلب الداخلي. أما إندونيسيا فقد بادرت بإلغاء الرسوم الجمركية البالغة 5% والتي كانت مفروضة على استيراد القمح، في حين علقت الرسوم المفروضة على استيراد فول الصويا والتي كانت تصل إلى نحو 10%.

وقامت حكومة منغوليا في الفاتح من شهر يناير/كانون الثاني 2008 بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على واردات القمح والدقيق.

وفي أمريكا الجنوبية أزالَت المكسيك في بداية العام الحالي 2008 نظام الحصص والتعريفات الجمركية الذي وضعته منذ عام 1994 لحماية إنتاج الذرة الشامية والبقوليات والألبان والسكر في إطار اتفاقية التجارة الحرة بينها وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتم تخفيض التعريفات الجمركية على واردات القمح بكل من البرازيل وبيرو، في حين قدمت إكوادور وبوليفيا دعماً لرغيف الخبز.

أما في أوروبا فقد أوقف الإتحاد الأوروبي تطبيق التعريفات الجمركية على واردات القمح، ورفعت روسيا تعريفات صادرات القمح من 10% إلى 40%، ولم تفرض تعريفات جمركية على صادرات دقيق القمح. وأضافت أوكرانيا القمح في قائمة السلع التي تتحكم الدولة في أسعارها.

وقامت تركيا بخفض الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد القمح من 130% إلى 8%، وتلك المفروضة على استيراد الذرة من 130% إلى 35% في حين ألغت الرسوم الجمركية المفروضة على الشعير بشكل كلي.

ومن الواضح أنه يمكن النظر لهذه الإجراءات من حيث فعاليتها وآثارها من عدة

زوايا:

أولاً- ما تضمنته هذه الإجراءات من سياسات تعتبر غير ملائمة وذات آثار سلبية على أسعار السلع الغذائية بالدول العربية. وهي السياسات التي قامت بها بعض الدول المنتجة الرئيسية للقمح وبلغ الحبوب الأخرى، وتشمل زيادة الضرائب المفروضة على صادرات تلك السلع، فرض حظر على تصديرها، ومنع تصديرها. ويتطلب مواجهة تلك السياسات المزيد من التعاون العربي في سبيل تطوير الاستثمار الزراعي والمشروعات الزراعية المشتركة وتنمية التجارة الزراعية العربية البينية.

ثانياً- ما تضمنته هذه الإجراءات من سياسات تعتبر ملائمة وذات فعالية في تخفيض أسعار السلع الغذائية، مثل وضع خطط لتحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج، برامج التوسع الرأسي والأفقي، تشجيع ودعم الاستثمار الزراعي وتطوير نظم المخزون من السلع الغذائية. وهذه تصنف ضمن الإجراءات متوسطة وطويلة الأجل. وتدعو أيضاً إلى التعاون العربي في تنفيذها من خلال التوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية العربية المشتركة، وتهيئة التشريعات والقوانين الداعمة للتكامل الزراعي العربي، وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بما يعزز حركة التبادل التجاري الزراعي العربي البيني، وتعبئة الطاقات والموارد لبلورة وإعداد البرامج والمشروعات القطرية والمشاركة التي تساهم في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة لزيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، ودعوة مؤسسات التمويل الإنمائي العربية والإقليمية والدولية لتقديم الدعم اللازم لبلوغ هذا الهدف.

ثالثاً- ما تضمنته هذه الإجراءات من سياسات تعتبر ملائمة، ذات فعالية في تخفيض أسعار السلع الغذائية، ويمكن الاستمرار في تبنيها بالدول العربية لتوافقها مع اتفاقية الزراعة

في إطار منظمة التجارة العالمية، مثل سياسات تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على واردات سلع الحبوب، دعم إنتاجها، وتوزيع مصادر شرائها، بجانب سياسات وبرامج المنح والمساعدات الاجتماعية، وهي تصنف ضمن الإجراءات العاجلة والتدابير الطارئة والفورية قصيرة الأجل.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن حكومات دول العالم قد دعت في الخامس من يونيو 2008 - من خلال إعلان روما رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي - إلى كفالة الموارد لوكالات الأمم المتحدة من أجل توسيع برامجها الخاصة بالمساعدات الغذائية وبشبكات الأمان المساندة، ودعت المنظمات الإقليمية المعنية للقيام بالترتيبات اللازمة لضمان الأمن الغذائي في حالات الطوارئ وفي مواجهة ارتفاع الأسعار. كما أن أصحاب المعالي وزراء الزراعة والمسؤولين عن الشؤون الزراعية العربية أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية قد دعوا قبل ذلك في أبريل 2008 - من خلال إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية - إلى تعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والآليات من بينها:

- مبادرة البرنامج العربي الطارئ للأمن الغذائي بهدف زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والسكر، ودعوة كافة الأطراف المعنية للتعاون والتنسيق لإعداد هذا البرنامج قطرياً وقومياً.
- تبني برنامج غذاء عربي لدعم الدول العربية الأكثر تضرراً من نقص المتاح من الغذاء وارتفاع أسعاره وإعداد تصور متكامل حول متطلبات هذا البرنامج وآليات تنفيذه.

خامساً- المقترحات المؤدية إلى تخفيف آثار ارتفاع الأسعار العالمية على الاقتصاد

العربي وعلى مستوى معيشة المواطنين:

يفرض ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية على الدول العربية ضرورة التنسيق والتعاون فيما بينها عن طريق تنسيق سياساتها الزراعية في مجالات الإنتاج وتوجيه الموارد الزراعية، والتسويق والتجارة، والخدمات المساندة بما يحد من الآثار السالبة لارتفاع الأسعار. هذا بجانب تطوير عمل وإمكانات مؤسسات العمل العربي المشترك العاملة في القطاع الزراعي وتشمل المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل والاستثمار الزراعي.

5-1 تطوير عمل وإمكانات مؤسسات العمل العربي المشترك العاملة في القطاع الزراعي:**5-1-1 مؤسسات التمويل والاستثمار الإنمائي العربية:**

يتطلب تطوير عمل تلك المؤسسات لتأخذ دورها في زيادة وتحسين الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي، دعم مؤسسات التمويل والاستثمار الإنمائي العربية مثل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، وغيرها من المؤسسات، بالإضافة إلى الصناديق الوطنية. ويقترح في هذا الصدد زيادة رأس مال الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي لتكون قادرة على تنفيذ مشاريع إستراتيجية لإنتاج السلع الرئيسية، وبخاصة مشروعات زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، تنفيذاً لإعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية ومبادرة البرنامج العربي للأمن الغذائي، كذلك زيادة رأسمال الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية لتنفيذ مشاريع إنتاجية تساهم في توفير اللحوم والألبان وغيرها، وكذلك زيادة رأسمال وموازنات الهيئات العربية العاملة على تمويل احتياجات الدول العربية.

5-1-2 المنظمات العربية المتخصصة العاملة في القطاع الزراعي:

دعم المنظمات العربية المتخصصة مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية وزيادة موازنتها وتوفيرها للتمكن من توسيع تنفيذها للمشروعات الريادية والتنفيذية وكذا المشروعات الواردة في إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، وفي مجال عملها كبيت الخبرة العربي في المجال الزراعي لتقديم المساعدات الفنية والإدارية والتشغيلية للمشروعات الزراعية، ومثل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة لتوسيع تنفيذه لمشروعات استنباط العينات والأصناف الملائمة للزراعات البعلية وذات الاحتياجات الإروائية القليلة.

5-1-3 صناديق التمويل الوطنية:

ضرورة إيلاء صناديق التمويل الوطنية المخصصة للتمويل الإنمائي اهتماماً لتمويل المشروعات الزراعية ويقترح أن تولي تلك الصناديق أهمية لمشروعات الإنتاج والري الزراعي، وتمويل مشروعات البنية الأساسية للمساعدة للقطاع الزراعي والحيواني بما يضمن تحسين الإنتاج واستغلال الأراضي خاصة في البلدان ذات الامكانيات الموردية الزراعية. ودعوة الدول العربية إلى إعداد مثل هذه المشاريع وتقديمها لصناديق التمويل الوطنية على المستوى العربي.

5-1-4 دراسة إحداث صندوق عربي لتمويل مشاريع الأمن الغذائي:

يعتبر توفر رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشروعات المشتركة من العوامل الرئيسية التي أدت إلى إنجاز العديد من المشروعات الزراعية المشتركة ومنها المشروعات الثنائية والمشروعات المشتركة متعددة الأطراف التي تضم عدة دول عربية. كما أن هناك الكثير من المشروعات المقترحة للاستثمار العربي المشترك في مجال إنتاج الغذاء، والتي يقف أمامها عدم توفر التمويل. كما أن الخطط والبرامج المقترحة تعني زيادة التمويلات الإضافية والإنفاق في المدى الطويل في المشاريع والبرامج التنموية للطاعات الزراعية في بعض الدول العربية. وعلية يأتي هذا المقترح الخاص بدراسة إنشاء صندوق عربي مشترك للاستثمار يتخصص في تمويل مشروعات الأمن الغذائي العربي، وبخاصة السلع الأساسية، وما تحتاجه من بنيات زراعية أساسية، وأنشطة بحث وتطوير. وان يرتبط ذلك بتطوير وتنسيق السياسات العربية من خلال تنسيق وتكامل الخطط والبرامج والمشروعات الإنتاجية والتسويقية، ومشروعات تيسير التجارة الزراعية العربية البينية.

5-2 تطوير وتنسيق السياسات الزراعية:

تعتبر السياسات الزراعية من الوسائل الأساسية المصاحبة لخطط وبرامج التنمية الزراعية. وتعتبر الحلقة الأهم في ربط البرامج والاستراتيجيات الوطنية بخطط التنفيذ، وفي إحداث التكامل العربي في استغلال الموارد وتوفير الغذاء. ونظراً للتحديات الكبيرة التي تواجه قطاع الزراعة العربية، فإن الأمر يتطلب تنسيق السياسات الزراعية بين الدول العربية بما يؤدي إلى تطوير إنتاج وتسويق وتجارة السلع الغذائية وتوفير الغذاء بالدول العربية. ويشمل ذلك: تطوير السياسات الإنتاجية الغذائية والتسويقية، تحسين وتيسير التجارة البينية بالسلع الغذائية، تنسيق سياسات توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي لزيادة إنتاج الغذاء في الدول العربية، تطوير السياسات المالية والضريبية، تنسيق سياسات دعم الإنتاج والأسعار، إقرار سياسات إعفاء المنتجات الغذائية العربية من جميع القيود ومن الضرائب والرسوم، إقرار سياسة مساعدة الدول العربية الأقل نمواً تقنياً ومالياً.

5-3 تبني السياسات اللازمة لإعداد وتنفيذ برامج وطنية عاجلة في الدول العربية للحد من

آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية:

- دعم مستلزمات الإنتاج، دعم الاستثمار الزراعي، برامج مساعدة صغار المزارعين، المساعدات الغذائية المحلية، التخزين العام لأغراض الأمن الغذائي، الخدمات

الزراعية المساندة. ووضع خطط لتحديد إطار المعونات الغذائية للدول العربية الأكثر تضرراً للحد من آثار ارتفاع أسعار الغذاء فيها.

- تبني سياسات وبرامج لزيادة مستوى الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن حظر صادرات المواد الغذائية من قبل الدول المصدرة ، والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار تلك المواد في البلدان المستوردة، وكذا الدعم في البلدان المتقدمة.
- سياسات ضمان الأمن الغذائي على مستوى الأسرة عن طريق الإعانات الغذائية وتخفيض تكاليف الإنتاج وأسعار الغذاء.
- السياسات التسويقية والتجارية بما في ذلك التعاقد على استيراد الحبوب بأسعار تفضيلية، ومراقبة الأسعار.

4-5 تعزيز الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي:

1-4-5 تنفيذ مشروعات زراعية عربية مشتركة لإنتاج السلع الغذائية الإستراتيجية في الوطن العربي:

يمكن تحقيق مستوى أفضل من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية عن طريق تنفيذ مشروعات زراعية عربية مشتركة، وتأسيس شركات مشتركة لإنتاج المحاصيل الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي لزيادة إنتاج السلع الغذائية وتحقيق التنمية الريفية والزراعية المستدامة في الوطن العربي. وتمثل برامج ومشروعات تطوير الاستثمار في القطاع الزراعي العربي، وتوجيه الموارد وفقاً لتكلفة الفرصة البديلة وتخفيض التكاليف، وبرامج ومشروعات التطوير التقني للزراعة أساس زيادة الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية الهكتارية وإنتاجية الوحدة الحيوانية على المستويات القطرية، بما يؤدي إلى تحسين معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي.

وعليه فإنه يجب على الدول العربية أن تقوم بتنفيذ خطط وبرامج تحسين واقع الأمن الغذائي العربي في إطار جهود تكاملية تمكن من استغلال الموارد الزراعية من أراضٍ ومياه وثروة حيوانية من منظور تكاملي يحقق أعلى درجات ممكنة من الاكتفاء الذاتي وتلعب فيه برامج التطوير التقني للزراعة والمشروعات الزراعية المشتركة والاستثمار الخاص والتوسع الأفقي في المساحات القابلة للزراعة في الوطن العربي دوراً كبيراً، وعلى أسس من الكفاءة

والميزة النسبية بما يحقق درجات عالية من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية وبخاصة سلع الحبوب والبقول الزيتية والسكر.

5-4-2 إقامة مخزون إستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية ووضع نظام لتنفيذه

وإدارته:

للمخزون الإستراتيجي أهمية كبيرة في توفير السلع الغذائية وفي المحافظة على مستوى أسعار السلع الغذائية. وفي ظل ما يشهده العالم من سياسات تجارية متغيرة، فإن اتجاه الدول العربية نحو بناء مخزون إستراتيجي عربي أو مخزون إستراتيجي إقليمي من محاصيل الحبوب يعتبر من أهم الإجراءات التي تفرضها تلك المتغيرات، بما يساعد على تمكين المواطن من الحصول على الغذاء ويساعد الدول العربية على عقد صفقات جماعية لشراء محاصيل الحبوب. ويقترح في هذا الصدد إعداد وتنفيذ مشروعات بناء مخزون إستراتيجي عربي أو مخزون إستراتيجي إقليمي من محاصيل الحبوب تكفي لمدة سنة على الأقل.

5-4-3 تنفيذ برامج طويلة الأمد لتحسين إنتاجية العمل لدى صغار المزارعين:

من أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها في إطار البرامج طويلة الأمد الوصول إلى الحلول الجذرية والمستدامة للحد من آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية وتقلبات إمدادات الغذاء. ويقترح أن تشمل تلك البرامج:

- إعداد وتنفيذ مشروعات استثمارية لزيادة واستقرار إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي، بما في ذلك إنشاء الشركات والمشروعات الزراعية الكبيرة وتطوير التصنيع الزراعي الغذائي.
- دعم وتطوير البحوث الزراعية في الوطن العربي، وتشجيع البحوث الزراعية المشتركة بين الدول العربية.
- إعداد وتنفيذ برامج تطوير استخدامات المياه وتنميتها والتوعية حول استخداماتها، بما في ذلك دراسات وبرامج ومشروعات حصاد المياه.
- إعداد وتنفيذ برامج ومشروعات دراسة سبل أقلمة قطاع الزراعة العربية للتغير المناخي لضمان وزيادة إنتاج الغذاء.

ومن المحاور الأساسية التي يمكن تبنيها في إطار الجهود التكاملية العربية لتحسين واقع الأمن الغذائي العربي وتقليل الفجوة الغذائية العربية: سياسات الإنتاج والاستثمار الزراعي، التطوير التقني الزراعي وتحسين الإنتاج والإنتاجية، ترشيد استخدام الموارد المائية ورفع كفاءتها، رفع كفاءة أنظمة تجارة وتسويق المنتجات الغذائية، و تطوير أداء المؤسسات الإنتاجية والرقابية والخدمية الزراعية العامة والخاصة. مع أهمية مواصلة جهودها التنسيقية مع مؤسسات وصناديق التمويل العربية والدولية للمساهمة في تمويل خطط وبرامج ومشروعات تعزيز الأمن الغذائي على المستوى القومي والقطري.

الملخص

- شهد العالم ارتفاعاً مستمراً في أسعار السلع الغذائية الرئيسية مما تسبب في معاناة أكثر من مليون من فقراء العالم. وقد ارتفعت أسعار الغذاء ارتفاعاً حاداً بين عامي 2006 و 2007، بل وأكثر حدة خلال الربع الأول من العام الحالي حيث وصلت الأسعار إلى أرقام قياسية.
- تعتبر الدول العربية من الدول التي تأثر فيها المستهلكون تأثراً واضحاً، وازدادت معاناة المواطنين فيها خاصة في الدول الأقل نمواً. وتبعاً لتلك التطورات فقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية (الدورة 20) التي عقدت في دمشق - الجمهورية العربية السورية قراره رقم (1732) القاضي بتكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنظيم اجتماع على مستوى كبار المسؤولين والخبراء المختصين من الدول العربية وبمشاركة المنظمات العربية المتخصصة لمناقشة تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي.
- تابعت الأمانة العامة للجامعة تنفيذ القرار، وتم عقد اجتماع في مقر الأمانة العامة للجامعة يوم 23 يونيو 2008 لمناقشة مرئيات ومقترحات المنظمات والاتحادات العربية المعنية. وقد اتفق المشاركون على تكليف كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، الإتحاد العربي للصناعات الغذائية، والإتحاد العربي للأسمدة لصياغة ورقة واحدة حول موضوع تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي. وفي الاجتماع الثاني الذي عقد يوم 17 يوليو 2008 بمقر الأمانة العامة للجامعة تم تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتلقي مقترحات المنظمات المشاركة على الورقة وصياغتها بشكل نهائي للعرض على اجتماع في الفترة 3-5/8/2008، حيث تم مناقشتها وإقرارها للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية والثمانين.
- تناولت الورقة تطورات وانعكاسات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، حيث بينت التطورات في الأسعار العالمية للسلع الغذائية ارتفاعاً غير مسبوق خلال الفترة 2006 - 2008، ووضحت أسباب واتجاهات الارتفاع في أسعار الغذاء التي من

المتوقع أن تظل مرتفعة نسبياً خلال عامي 2008 و2009، وتبدأ في التراجع نتيجة استجابة العرض للأسعار المرتفعة، ولكنها ستظل أعلى من مستوياتها في عام 2004 لمعظم السلع الغذائية. وعلى المستوى العام للوطن العربي استعرضت الورقة مستويات الأسعار وتطوراتها بالنسبة لمختلف السلع الغذائية إذ بلغ الرقم القياسي للأسعار نحو 132.2% للقمح، 134% للأرز، 137.7% لكل من الألبان والزيوت النباتية، ونحو 142.2% للسكر. ومقارنة بعام 2005 فقد ارتفع متوسط الرقم القياسي لأسعار تلك السلع بنحو 8.8% في عام 2006 وبنحو 17.5% في عام 2007، مما أثر سلباً على حياة المواطنين وتسبب في معاناة فئات عديدة من فئات المجتمع بالدول العربية في سبيل الحصول على الكميات المطلوبة والكافية من السلع الغذائية. كما استعرضت الورقة سياسات الأسعار والدعم في إطار منظمة التجارة العالمية.

- قدمت الورقة نماذج من الإجراءات المتخذة على المستوى العالمي والعربي لمجابهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وبينت أن مختلف دول العالم تسعى نحو التخفيف من حدة آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية على أمنها الغذائي عن طريق تعبئة مواردها الزراعية وترشيد استخدامها وتطوير معدلات الإنتاجية بقطاعها الزراعية وتبني مختلف السياسات الاقتصادية والزراعية.
- عرضت الورقة انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على المنطقة العربية سواء من حيث تأثيرها على الإنتاج الزراعي العربي أو من حيث أثرها على الاستهلاك والاقتصاد الوطني في الدول العربية.
- كذلك تناولت الورقة آثار ارتفاع الأسعار العالمية على سلع الغذاء الأساسية على المواطن العربي سواء من حيث أثرها على الاستهلاك الفردي من المواد الغذائية أو من حيث أثرها على نوعية الغذاء المستهلك وصحة المواطن أو من حيث أثرها على الدخل ومستوى الفقر.
- وأخيراً خلصت الورقة إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات المؤدية إلى تخفيف آثار ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الاقتصاد العربي وعلى مستوى معيشة المواطنين نجملها فيما يلي:

1- تطوير عمل وإمكانات مؤسسات العمل العربي المشترك العاملة في القطاع الزراعي:

1-1 مؤسسات التمويل والاستثمار الإنمائي العربية:

يتطلب تطوير عمل تلك المؤسسات لتأخذ دورها في زيادة وتحسين الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي، دعم مؤسسات التمويل والاستثمار الإنمائي العربية مثل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، وغيرها من المؤسسات، بالإضافة إلى الصناديق الوطنية. ويقترح في هذا الصدد زيادة رأس مال الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي لتكون قادرة على تنفيذ مشاريع إستراتيجية لإنتاج السلع الرئيسية، وبخاصة مشروعات زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، تنفيذاً لإعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية ومبادرة البرنامج العربي للأمن الغذائي، كذلك زيادة رأسمال الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية لتنفيذ مشاريع إنتاجية تساهم في توفير اللحوم والألبان وغيرها، وكذلك زيادة رأسمال وموازنات الهيئات العربية العاملة على تمويل احتياجات الدول العربية.

1-2 المنظمات العربية المتخصصة العاملة في القطاع الزراعي:

دعم المنظمات العربية المتخصصة مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية وزيادة موازنتها وتوفيرها للتمكن من توسيع تنفيذها للمشروعات الريادية والتنفيذية وكذا المشروعات الواردة في إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، وفي مجال عملها كبيت الخبرة العربي في المجال الزراعي لتقديم المساعدات الفنية والإدارية والتشغيلية للمشروعات الزراعية، ومثل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة لتوسيع تنفيذه لمشروعات استنباط العينات والأصناف الملائمة للزراعات البعلية وذات الاحتياجات الإروائية القليلة.

1-3 صناديق التمويل الوطنية:

ضرورة إيلاء صناديق التمويل الوطنية المخصصة للتمويل الإنمائي اهتماماً لتمويل المشروعات الزراعية ويقترح أن تولي تلك الصناديق أهمية لمشروعات الإنتاج والري الزراعي، ودعوة الدول العربية إعداد مثل هذه المشاريع وتقديمها لصناديق التمويل الوطنية على المستوى العربي.

1-4 دراسة إحداه صندوق عربي لتمويل مشاريع الأمن الغذائي:

2- تطوير وتنسيق السياسات الزراعية:

تعتبر السياسات الزراعية من الوسائل الأساسية المصاحبة لخطط وبرامج التنمية الزراعية. وتعتبر الحلقة الأهم في ربط البرامج والاستراتيجيات الوطنية بخطط التنفيذ، وفي إحداه التكامل العربي في استغلال الموارد وتوفير الغذاء. ونظراً للتحديات الكبيرة التي تواجه قطاع الزراعة العربية، فإن الأمر يتطلب تنسيق السياسات الزراعية بين الدول العربية بما يؤدي إلى تطوير إنتاج وتسويق وتجارة السلع الغذائية وتوفير الغذاء بالدول العربية. ويشمل ذلك: تطوير السياسات الإنتاجية الغذائية والتسويقية، تحسين وتيسير التجارة البينية بالسلع الغذائية، تنسيق سياسات توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي لزيادة إنتاج الغذاء في الدول العربية، تطوير السياسات المالية والضريبية، تنسيق سياسات دعم الإنتاج والأسعار، إقرار سياسات إعفاء المنتجات الغذائية العربية من جميع القيود ومن الضرائب والرسوم، إقرار سياسة مساعدة الدول العربية الأقل نمواً تقنياً ومالياً.

3- تبني السياسات اللازمة لإعداد وتنفيذ برامج وطنية عاجلة في الدول العربية للحد من

آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية:

- دعم مستلزمات الإنتاج، دعم الاستثمار الزراعي، برامج مساعدة صغار المزارعين، وتحسين مستويات إنتاجيتهم، وتوفير التمويل الصغير، والخدمات الإرشادية، المساعدات الغذائية المحلية، التخزين العام لأغراض الأمن الغذائي، الخدمات الزراعية المساندة.
- تبني سياسات وبرامج لزيادة مستوى الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن حظر صادرات المواد الغذائية من قبل الدول المصدرة، والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار تلك المواد في البلدان المستوردة، وكذا الدعم في البلدان المتقدمة.
- سياسات ضمان الأمن الغذائي على مستوى الأسرة عن طريق الإعانات الغذائية وتخفيض تكاليف الإنتاج وأسعار الغذاء.
- السياسات التسويقية والتجارية بما في ذلك التعاقد على استيراد الحبوب بأسعار تفضيلية، ومراقبة الأسعار.

4- تعزيز الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي:

4-1 تنفيذ مشروعات زراعية عربية مشتركة لإنتاج السلع الغذائية الإستراتيجية في الوطن العربي:

يمكن تحقيق مستوى أفضل من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية عن طريق تنفيذ مشروعات زراعية عربية مشتركة، وتأسيس شركات مشتركة لإنتاج المحاصيل الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي لزيادة إنتاج السلع الغذائية وتحقيق التنمية الريفية والزراعية المستدامة في الوطن العربي. وتمثل برامج ومشروعات تطوير الاستثمار في القطاع الزراعي العربي، وتوجيه الموارد وفقاً لتكلفة الفرصة البديلة وتخفيض التكاليف، وبرامج ومشروعات التطوير التقني للزراعة أساس زيادة الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية الهكتارية وإنتاجية الوحدة الحيوانية على المستويات القطرية، بما يؤدي إلى تحسين معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي.

وعليه فإنه يجب على الدول العربية أن تقوم بتنفيذ خطط وبرامج تحسين واقع الأمن الغذائي العربي في إطار جهود تكاملية تمكن من استغلال الموارد الزراعية من أراضٍ ومياه وثروة حيوانية من منظور تكاملي يحقق أعلى درجات ممكنة من الاكتفاء الذاتي وتلعب فيه برامج التطوير التقني للزراعة والمشروعات الزراعية المشتركة والاستثمار الخاص والتوسع الأفقي في المساحات القابلة للزراعة في الوطن العربي دوراً كبيراً، وعلى أسس من الكفاءة والميزة النسبية بما يحقق درجات عالية من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية وبخاصة سلع الحبوب والبنود الزيتية والسكر.

4-2 إقامة مخزون إستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية ووضع نظام لتنفيذه وإدارته:

للمخزون الإستراتيجي أهمية كبيرة في توفير السلع الغذائية وفي المحافظة على مستوى أسعار السلع الغذائية. وفي ظل ما يشهده العالم من سياسات تجارية متغيرة، فإن اتجاه الدول العربية نحو بناء مخزون إستراتيجي عربي أو مخزون إستراتيجي إقليمي من محاصيل الحبوب يعتبر من أهم الإجراءات التي تفرضها تلك المتغيرات، بما يساعد على تمكين المواطن من الحصول على الغذاء ويساعد الدول العربية على عقد صفقات جماعية لشراء محاصيل الحبوب. ويقترح في هذا الصدد إعداد وتنفيذ مشروعات بناء مخزون إستراتيجي عربي أو مخزون إستراتيجي إقليمي من محاصيل الحبوب تكفي لمدة سنة على الأقل.

3-4 تنفيذ برامج طويلة الأمد لتحسين إنتاجية العمل لدى صغار المزارعين:

من أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها في إطار البرامج طويلة الأمد الوصول إلى الحلول الجذرية والمستدامة للحد من آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية وتقلبات إمدادات الغذاء. ويقترح أن تشمل تلك البرامج:

- إعداد وتنفيذ مشروعات استثمارية لزيادة واستقرار إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي، بما في ذلك إنشاء الشركات والمشروعات الزراعية الكبيرة وتطوير التصنيع الزراعي الغذائي.
- دعم وتطوير البحوث الزراعية في الوطن العربي، وتشجيع البحوث الزراعية المشتركة بين الدول العربية.
- إعداد وتنفيذ برامج تطوير استخدامات المياه وتنميتها والتوعية حول استخداماتها، بما في ذلك دراسات وبرامج ومشروعات حصاد المياه.
- إعداد وتنفيذ برامج ومشروعات دراسة سبل أقلمة قطاع الزراعة العربية للتغير المناخي لضمان وزيادة إنتاج الغذاء.

الملاحق

ملحق (1): التغير النسبي والأرقام القياسية

لأسعار السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2005 - 2007

الدولة	سنة الأساس	السلع الغذائية	نسبة التغير في الأسعار بين عامي 2006 و 2007 (%)	الرقم القياسي عام 2005	الرقم القياسي عام 2006	الرقم القياسي عام 2007
الأردن	2002	القمح	11.66			127.4
		الأرز	15.55			
		السكر	1.4	117.7	137.24	140.11
		الزيوت النباتية	14.4	105.4	124.9	137.1
		الألبان	11.45	111.09	112.8	128.43
البحرين	1995	القمح	5	134	134	138
		الأرز	45	144	144	145
		السكر	37	98	109	122
		الزيوت النباتية	125	123	126	128
		الألبان	50	102	102	115
تونس	2002	القمح	9.1	110	113	128.9
		الأرز	9.1	110	113	128.9
		السكر	25	112	112	115.4
		الزيوت النباتية	9.6	132	134	159.4
		الألبان	14.2	118	122	123.1
الجزائر	2004	القمح	0			
		الأرز	9			
		السكر	11.1	111.11	122.22	133.33
		الزيوت النباتية	15	105.88	117.65	129.41
		الألبان	0			

تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية

الدولة	سنة الأساس	السلع الغذائية	نسبة التغير في الأسعار بين عامي 2006 و2007 (%)	الرقم القياسي عام 2005	الرقم القياسي عام 2006	الرقم القياسي عام 2007
السعودية	1999	القمح	0	97	92	97
		الأرز	-10	98.3	97.7	102
		السكر	5.8	103.1	110.2	
		الزيوت النباتية	2.2	99.2	100	105
		الألبان	-14.3			
السودان		القمح	7			
		الأرز	7			
		السكر	20			
		الزيوت النباتية	36			
		الألبان	11			
سلطنة عمان	2000	القمح	1.3		105.4	119.1
		الأرز	0		105.4	119.1
		السكر	0		118.4	122.7
		الزيوت النباتية	2		104	118.5
		الألبان	8.2	101	102.8	109.3
الكويت	1980	القمح	1		169.8	172.8
		الأرز	1		141.7	143.3
		السكر	6		94.6	102
		الزيوت النباتية	1		125.2	125.2
		الألبان	0.3	189.2	200.7	200.8
فلسطين	1996	القمح	4.1	128.65	132.7	136.14
		الأرز	7.97	151.05	157.8	159.47
		السكر	-2.73	106.32	171.69	164.46
		الزيوت النباتية	-1.96	137.46	149.74	150.67

تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية

الدولة	سنة الأساس	السلع الغذائية	نسبة التغير في الأسعار بين عامي 2006 و2007 (%)	الرقم القياسي عام 2005	الرقم القياسي عام 2006	الرقم القياسي عام 2007
		الألبان	7.34	146.07	150.74	156.83
موريتانيا	1985	القمح	0	107	109.5	139.9
		الأرز	6	107	109.5	139.9
		السكر	15.4	209	224	229
		الزيوت النباتية	4.5	122	122	129
		الألبان	6.4	112.8	118.1	130.1
اليمن		القمح	140			
		الأرز	50.5			
		السكر	0			
		الزيوت النباتية	27.6			
		الألبان	52.6			
المتوسط		القمح	16.3	115.3	122.3	132.4
		الأرز	12.8	122.1	124.2	134.0
		السكر	10.8	124.4	134.6	142.2
		الزيوت النباتية	21.4	102.7	123.2	131.6
		الألبان	13.4	125.7	129.9	137.7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007، يوليو، 2008.

المراجع

- 1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دراسة آثار استخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي على الأمن الغذائي العربي والعالمي، 2008.
- 2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية - مجلد (27)، 2007.
- 3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2007.
- 4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007.
- 5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005 - 2025.
- 6- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - موقع المنظمة على الشبكة الدولية.
- 7- البنك الدولي - تقرير التنمية في العالم 2008.
- 8- البنك الدولي - ارتفاع أسعار المواد الغذائية: خيارات السياسات واستجابة البنك الدولي 2008.
- 9- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية - موقع المنظمة على الشبكة الدولية.
- 10- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأدنى - مشروع تقرير المؤتمر الإقليمي التاسع والعشرين للشرق الأدنى - القاهرة 2008.
- 11- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - Agricultural Outlook - 2007 - 2016.